الاقتصاد الأخضر آلية التنمية المستدامة (الجزائر نموذجاً)

Green Economy Sustainable Development Mechanism(Algeria model)

د. محمد بلفضل. * . جامعة ابن خلدون تيارت University of Tiaret, Algeria

Available online <https://www.maspolitiques.com/ojs/index.php/ajps/article/view/225>

Submitted: Apr 12, 2020

Published: Jun 29, 2020

Abstract

A green economy assumes the preservation of biodiversity and environmental elements. Priority sectors such as agriculture, industry, energy, forestry, tourism, transport, waste and water recycling can lead to a green economy; The results of this research are that we must move towards a green economy to achieve sustainable development and combat poverty in a way that has not been achieved in the brown economy, especially with regard to the environment and social aspects.

Keywords

green economy, economic growth, biodiversity, environment, sustainable development.

ملخص:

يفترض الاقتصاد الأخضر الحفاظ على التنوع البيولوجي والعناصر البيئية. وهناك قطاعات ذات أولوية يمكن أن تؤدي إلى التحول نحوه كالزراعة، الصناعة، الطاقة، الغابات، السياحة، النقل، تدوير النفايات والمياه. حيث فكرته تدور حول التنمية المستدامة؛ ما يعني تشجيع الاستثمار والابتكار، وخلق فرص اقتصادية جديدة تتضمن القطاعات المذكورة كركائز للاقتصاد الأخضر. وهدف البحث توضيح مفهوم الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة، ليصبح في صميم المناقشات، خاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، وخلق فرص عمل في إطار احترام البيئة. والنتائج المتوصل إليها تتمثل في وجوب التحرك نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر على نطاق واسع، بشكل لم يحققه الاقتصاد البني.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد أخضر، تنوع بيولوجي، بيئة، تنمية مستدامة، نمو اقتصادي

1. مقدمة

إن تدهور البيئة الطبيعية وتغير المناخ والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وإغفال مسار التنمية المستدامة، كلها عوامل تؤثر على العمل، وتولد فرصا لمخاطر حقيقية محتملة. وهكذا فإن القرن 21 يواجه مشكلتين أساسيتين، تكمن أولاهما في درء مخاطر تغير المناخ وتدهور الموارد الطبيعية التي من شأنها تهديد سلامة حياة الأجيال الحالية والمستقبلية، وتكمن الأخرى في تحقيق التنمية الاجتماعية وخلق فرص عمل لائقة للجميع؛ حيث أدت هذه المشاكل الهامة إلى زيادة وعي واقتناع الوكالات الدولية والحكومات ومنظمات أصحاب الأعمال والنقابات العمالية والمجموعات البيئية ومنظمات المجتمع المدني بأن العمل الذي يعتمد على استراتيجية النمو أولا وحماية البيئة ثانيا سيؤدي حتما إلى التدهور البيئي وواد فكرة التنمية المستدامة في مهدها.

ومع تزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي يعني تحقيق نمو وتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي والنهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية حتى تتحقق العدالة والمساواة في التنمية. حيث لا تزال مكافحة الفقر وتوفير احتياجات الإنسان الأساسية من بين الأولويات. ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الإيكولوجية. ويتطلب الاقتصاد الأخضر، تحفيز ودعم الاستثمارات العامة والخاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية، بالإضافة إلى إصلاح السياسات وتغيير اللوائح بحيث يحافظ مسار التنمية على الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت إصلاح الاقتصاد من خلال تحديث قطاعات الإنتاج والطاقة وتوليد أنماط جديدة من الصناعات التنافسية القادرة على زيادة فرص العمل. (علي خنافر. عبد الرزاق بن زاوي، 2016، صفحة 91).

وبين تقرير أعده البرنامج بالتعاون مع اقتصاديين وخبراء دوليين، إمكانية الانتقال إلى اقتصاد أخضر وتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية؛ وأهمها خفض نسبة من يعانون الجوع والمحرومين من مياه الشرب المأمونة إلى النصف، عن طريق استثمار 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل عام؛ بحيث تحفز هذه الاستثمارات رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد.

وطبقا للنماذج التي تم تطويرها في التقرير، فإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتغيير الأنماط الحالية في التنمية، وإعطاء الأولوية للاستثمار والإنفاق في مجالات تخضير القطاعات الاقتصادية، سيحقق معدلات نمو سنوية أعلى. فمثلا يمكن أن تؤدي زيادة الكفاءة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات إلى تقليص الطلب على الماء بحوالي الخمس، وكذلك ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسية بنحو 10% مقارنة بالوضع في حالة استمرار الأنماط الحالية. كما يؤكد التقرير أن

الاقتصاد الأخضر يعجل بالتقدم الاقتصادي ويساهم في التخفيف من الفقر، وخلق الوظائف، ويوفر شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية، ويجنب المجتمع العديد من المخاطر مثل تأثير تغير المناخ وتفاقم ندرة المياه وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي.

وتسعى الجزائر إلى بناء مستقبل مستدام لأجيالها الحاضرة والمستقبلية، وتحقيق الاستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. بهدف التحول من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر وتحقيق التنمية المستدامة. حيث تحتل الجزائر المرتبة 83 من بين 170 دولة في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2016 (yale university, 2016) واحتلت المرتبة 88 من بين 180 دولة في مؤشر الأداء البيئي لسنة 2018. (epi.envirocenter, 2018).

فما مدى نجاح الجزائر من خلال استراتيجياتها الوطنية في التحول إلى الاقتصاد الأخضر كآلية للتنمية المستدامة وآثاره الاجتماعية والاقتصادية.

وهدف البحث إجراء تحليل إمكانات الاقتصاد الأخضر بالجزائر من حيث النصوص القانونية وتطبيقاتها الميدانية، مع التركيز على التحديات التي تواجه فرص تعزيز النمو الأخضر في قطاعي الزراعة والصناعة، للتخفيف من حدة التدهور البيئي والتكيف مع تغير المناخ. والبحث في تحديات إدارة الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني والإقليمي خاصة فيما يتعلق بنقص الموارد المالية العامة، وضعف الاستثمار الخاص في القطاعات الحيوية. ومناقشة القيود المفروضة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية في مجال الاقتصاد الأخضر وضعف الشراكات المالية التي تبرز الأزمة الاقتصادية للدول النامية.

واقترنت طبيعة البحث الاعتماد على المنهج الاستقصائي بهدف تتبع حركية الاقتصاد الأخضر على المستويين الدولي والوطني، والمنهج التحليلي للوقوف على المفاهيم والاستراتيجيات الوطنية من خلال النصوص التشريعية في هذا الإطار.

2. مفهوم الاقتصاد الأخضر

يعتبر الاقتصاد الأخضر وسيلة تحقيق التنمية المستدامة، ولا يحل محل التنمية المستدامة، ولكنه نتيجة الاقتناع المتزايد بأن تحقيق التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة. (الإسكوا، 2011، الصفحات 12-13). ويشير مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى النشاط والنمو الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة مع مراعاة الحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد البيئية. ويعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر بأنه نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، من دون تعريض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة. ويتوقع المحللون والخبراء أن يؤدي تطوير الاقتصاد الأخضر وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة إلى نمو اقتصادي في

القطاعات العامة والخاصة، حيث يشكل بناء الاقتصاد الأخضر طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تشمل التنمية الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية كلها. (UNEP . New Energy Finance, 2009, p. 11)

1.2. تعريف الاقتصاد الأخضر

اعتبارا من تقرير 1987 الصادر من اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية بعنوان مستقبلنا المشترك، المشهور بتقرير برانتلاند، (الجمعية العامة للأمم المتحدة الدورة 42، 1987) إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وبرنامج جدول أعمال القرن 21 للإجراءات المنشودة التي اعت مدت في سنة 1992، أكدت الحكومات، على النحو المذكور في المبدأ 12 من إعلان ريو، أن تتعاون الدول في الترويج لنظام اقتصادي دولي داعم ومفتوح يؤدي إلى نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في جميع البلدان لكي يتسنى تحسين معالجة مشاكل التدهور البيئي. (أنموسيج، 1992)

وجاء في إعلان قمة مجموعة العشرين في 11-12 نوفمبر 2010 نحن ندرك أن النمو الأخضر المستدام، باعتباره جزءا من التنمية المستدامة بطبيعته، هو استراتيجية للتنمية الجيدة، تمكن الدول من تجاوز التقنيات القديمة في عديد القطاعات من خلال استخدام كفاءة الطاقة والتكنولوجيا النظيفة. وتحقيقا لهذه الغاية سنتخذ الخطوات اللازمة لإنشاء، حسب الاقتضاء، البيئات المواتية المؤدية إلى تطوير كفاءة الطاقة وتكنولوجيات الطاقة النظيفة بما في ذلك السياسات والممارسات في بلداننا وخارجها، بما في ذلك النقل التقني وبناء القدرات.

إلا أنه لا يوجد حاليا تعريف متفق عليه دوليا لمصطلح «الاقتصاد الأخضر»، وقد استحدث برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعريفا عمليا له، بأنه اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت نفسه بالحد على نحو ملحوظ من المخاطر البيئية. وأما على المستوى الميداني، فيمكن تعريف الاقتصاد الأخضر بأنه اقتصاد يوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات في القطاعين العام والخاص من شأنها أن تؤدي إلى تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتخفيض انبعاثات الكربون والنفايات والتلوث ومنع خسارة التنوع الإحيائي وتدهور النظام الإيكولوجي. وهذه الاستثمارات أيضا تكون موجهة بدوافع تنامي الطلب في الأسواق على السلع والخدمات الخضراء، والابتكارات التكنولوجية، بواسطة تصحيح السياسات العامة الضريبية فيما يضمن أن تكون الأسعار انعكاسا ملائما للتكاليف البيئية. ويعرف المعهد الفرنسي للإحصاء والدراسات الاقتصادية (INSEE) L'Institut national de la statistique et des études économiques الأنشطة الاقتصادية الخضراء، بتلك الأنشطة الإنتاجية المحافظة على البيئة وذلك بالاستعمال الرشيد للموارد.

يقوم أساس الاقتصاد الأخضر كنموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو على المعرفة بالاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي، والأثر العكسي للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف «بالاقتصاد الأسود» أو «الاقتصاد البني» والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبتروول والغاز الطبيعي. إذا الاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي توليدها من الطاقة المتجددة، بدلا من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، هذا عدا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في خلق فرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي.

وقد اكتسب مفهوم الاقتصاد الأخضر شهرة دولية إضافية عندما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها 236-64 مؤرخ في 24 ديسمبر 2009، أن تنظم في 2012 مؤتمرا دوليا للتنمية المستدامة من شأنه أن يركز على الموضوع المحوري الخاص بالاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

إن الاستثمار في طاقة نظيفة ومواصلات مستدامة وغابات وزراعة صديقة للبيئة عناصر جوهرية لبناء اقتصاد أخضر والوصول إلى أهداف مقبولة عالميا لتقليص الفقر. (كاتو، 2010) فعلى سبيل المثال استثمار 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في 10 قطاعات رئيسية يمكن أن يبدأ مرحلة انتقالية نحو اقتصاد أخضر يمتاز بانخفاض الكربون وكفاءة الموارد. (الكواز، 2014) وسيعمل هذا المبلغ المستثمر والذي تدعمه السياسات الوطنية والدولية المتطلعة إلى المستقبل، على نمو الاقتصاد العالمي بالمعدل نفسه تقريبا، إن لم يكن أعلى من المتوقع في إطار النماذج الاقتصادية الحالية؛ لكن الفارق أن هذا النمو سيحدث من دون ارتفاع المخاطر والصدمات والندرة والأزمات الواسعة على نحو متزايد في «الاقتصاد البني» عالي الكربون المستنزف للموارد، وهذه تعتبر من أهم توصيات تقرير أصدره برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعنوان «نحو اقتصاد أخضر.. مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر».

ويتطلب الاقتصاد الأخضر، تحفيز ودعم الاستثمارات العامة والخاصة لتحقيق الأهداف الإنمائية، بالإضافة إلى إصلاح السياسات وتغيير اللوائح بحيث يحافظ مسار التنمية على الموارد الطبيعية وفي نفس الوقت إصلاح الاقتصاد من خلال تحديث قطاعات الإنتاج والطاقة وتوليد أنماط جديدة من الصناعات التنافسية القادرة على زيادة فرص العمل. (UNEP, 2008) وبين تقرير أعده البرنامج بالتعاون مع اقتصاديين وخبراء من جميع أنحاء العالم، إمكانية الانتقال إلى اقتصاد أخضر وتحقيق أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية وأهمها خفض نسبة من يعانون الجوع والمحرومين من

مياه الشرب المأمونة إلى النصف، عن طريق استثمار 2% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كل عام بحيث تحفز هذه الاستثمارات رفع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد. وطبقا للنماذج التي تم تطويرها في التقرير، (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016) فإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتغيير الأنماط الحالية في التنمية، وإعطاء الأولوية للاستثمار والإنفاق في مجالات تخضير القطاعات الاقتصادية، سيحقق معدلات نمو سنوية أعلى. (مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2010) فمثلا يمكن أن تؤدي زيادة الكفاءة في قطاعات الزراعة والصناعة والبلديات إلى تقليص الطلب على الماء بحوالي 1-5، وكذلك ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات من المحاصيل الرئيسية بنحو 10%، مقارنة بالوضع في حالة استمرار الأنماط الحالية. كما يؤكد التقرير أن الاقتصاد الأخضر يعجل بالتقدم الاقتصادي ويساهم في التخفيف من الفقر، ويخلق الوظائف، ويوفر شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية، ويجنب المجتمع العديد من المخاطر مثل تأثير تغير المناخ وتفاقم ندرة المياه وتدهور خدمات النظام الإيكولوجي.

وتؤثر الاستثمارات البيئية على المدى القريب بشكل إيجابي على الثروات البيئية وفرص العمل والخدمات الاجتماعية على المدى البعيد. ومن المهم التأكيد على ارتباط التجارة والقطاع الخاص مع البيئة من أجل تحقيق دعم التجارة، من جهة، وحماية البيئة وإدارة استهلاك الموارد البيئية من جهة أخرى. وبالرغم من أن كيفية تنفيذ استراتيجيات وسياسات الاقتصاد الأخضر تختلف ما بين الدول من حيث الاحتياجات والقدرات والأولويات، إلا أن هناك توافق حول المكونات الرئيسية للاقتصاد الأخضر. كما يوجد توافق حول ضرورة فهم الاقتصاد الأخضر من منظور التنمية المستدامة وبأنه الطريق إلى التنمية المستدامة وليس بديلا عنها. (UNEP . New Energy Finance, 2009)

ومن منظور اجتماعي وعلمي، ووفقا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن المقاييس التقليدية للأداء الاقتصادي التي تركز على الناتج المحلي الإجمالي لا تظهر التفاوت الاجتماعي المتزايد والمخاطر والمسؤوليات البيئية المرتبطة بأنماط الاستهلاك والإنتاج الرأسمالية؛ فالنشاط الاقتصادي الحالي الذي يسبب التلوث وتغير المناخ واستهلاك الموارد الطبيعية بكمية تفوق قدرة الأرض على إنتاجها، هو من أهم الأسباب التي يركز عليها مفهوم الاقتصاد الأخضر. وقد نشر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة تقريرا تحت عنوان نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بين أن استثمار 2% فقط من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنويا على امتداد أربعة عقود (2010-2050) في الاقتصاد الأخضر قد يحقق نتائج مذهلة من حيث النمو الاقتصادي وفرص العمل والمنافع الاجتماعية، إلى جانب الحد من استهلاك الطاقة والموارد، وزيادة أرصدة الموارد المتجددة، وخفض التلوث وانبعاث غازات الاحتباس الحراري. (UNEP . New Energy Finance, 2009)

2.2. مكونات الاقتصاد الأخضر

لقد تم عقد عدد من المؤتمرات الدولية التي واصلت تتقيح تعريف وأهداف التنمية المستدامة، مثل مؤتمر قمة الألفية في سنة 2000، والذي أسفر عن الأهداف الإنمائية للألفية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ 2002؛ حيث جدد قادة العالم التزامهم بتحقيق تلك الأهداف واعتمدوا خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ما شجع السلطات المختصة على جميع المستويات بأخذ التنمية المستدامة بالاعتبار في عملية صنع القرار.

وفي سنة 2008، شهد العالم أزمة مالية لم يسبق لها مثيل قوضت وعرضت للخطر الجهود المبذولة في سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة. وفي أعقاب تلك الأزمة، بدأ كثير من الحكومات في إعادة النظر في النماذج والمفاهيم التقليدية للثروة والازدهار. وشجع على تلك المناقشة زيادة الأدلة والاعتراف بالمخاطر التي يثيرها تغير المناخ والتدهور في النظام الإيكولوجي. ونظرا لأن عددا من البلدان كانت تدرس اعتماد مجموعة إجراءات تحفيز مالية لمعالجة الأزمة المالية، استقدم برنامج البيئة فكرة الاتفاق البيئي العالمي الجديد لتشجيع البلدان على تركيز بضعة من الإجراءات على الاستثمارات التي من شأنها أن تحفز الانتعاش الاقتصادي وإيجاد وظائف في القطاعات الاقتصادية مما يسهم في الاستدامة البيئية. واعتمادا على نجاح تلك الجهود، دشّن برنامج البيئة في 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر لوضع سياسات ومسارات من أجل مزيد من النمو الاقتصادي المستدام، ونشر في 2011 تقرير الاقتصاد الأخضر الذي عمل على زيادة تعزيز الحالة الاقتصادية من أجل التنمية المستدامة.

وتتضمن مكونات الاقتصاد الأخضر خدمات الطاقة والمياه والبنى التحتية، والحد من تغير المناخ، ويضمن تأمين الوظائف الخضراء، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ، والإنتاج والاستهلاك المستدام، ومن أهم القطاعات المعنية بالاقتصاد الأخضر يوجد الطاقة البديلة التي تعتمد على الطاقة الشمسية المتوفرة بكثرة وطاقة الرياح. ونظرا إلى نقص المياه في العديد من المناطق، فإنه بإمكان الدولة تطوير قطاع إدارة المياه من خلال برامج إعادة استخدام المياه وجمع مياه الأمطار.

أما بالنسبة لقطاع إدارة النفايات، فإن تطوير برامج توعية لتثقيف الناس حول إعادة التدوير ومعالجة النفايات السامة والفوائد البيئية لهذه الممارسات مع تطوير القطاع نفسه، قد يساعد في بناء اقتصاد أخضر، حيث وفقا للبنك الدولي يتم كل عام إنتاج 1.3 مليار طن من النفايات، ولكن هذا الرقم سيتصاعد إلى 2.2 مليار طن سنويا بحلول عام 2025. وإن قطاع النقل المستدام من خلال مبادرات صناعة السيارات التي تعمل جزئيا على الكهرباء (Hybrid) وتطوير وتحسين النقل العام الذي يعد من القطاعات المهمة الأخرى المعنية بالاقتصاد الأخضر. وكذا الاهتمام بالأراضي الزراعية والزراعة

العضوية وإعادة التشجير يعد من أهم القطاعات تأثيرا على البيئة بشكل عام ودوره في الاقتصاد الأخضر مهم للغاية.

وإن كان الاقتصاد الأخضر يعتبر الوسيلة المثلى لتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، لا تزال مكافحة الفقر وتأمين وجود احتياجات الإنسان الأساسية من بين الأولويات. وهو الطريق إلى التنمية المستدامة، وكلما طال انتظارنا، كلما أصبح التصدي للتحديات البيئية التي نواجهها صعبا وأكثر تكلفة. وهناك مخاوف من أن يكون الاقتصاد الأخضر هو مجرد شروط جديدة تعوق مسيرة البلدان نحو التنمية. لذا يجب تعبئة الإرادة السياسية لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة. خاصة وأنه توجد أمثلة عن الاقتصاد الأخضر في جميع أنحاء العالم، مما يدل على المساهمات الإيجابية للتنمية المستدامة. ونشير أن المفهوم الأساسي هو الإرادة السياسية، عندما تطلب المؤسسات العامة والحكومات موارد فعالة وتحسين حماية البيئة - مدعمة بمبادرات سياسية - ستقوم مؤسسات البحوث والقطاع الخاص بالابتكار - وبذلك يتم إنشاء وتسويق حلول جديدة في الاقتصاد الأخضر والمساهمة في التنمية المستدامة. وسينتج عن هذه المكونات تعزيز الأنشطة منخفضة الكربون. وفتح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي. مما يعني توفير فرص عمل ووظائف للشباب ومصادر للدخل في قطاعات جديدة. (طالبي و ساحل، 2008)

إن جعل الأنشطة الاقتصادية القائمة أكثر ملاءمة للبيئة يتطلب خلق فرص اقتصادية واجتماعية جديدة من خلال «تخضير» هذه الأنشطة من خلال تعزيز النقل المستدام، تخضير البناء والتصميم، تخضير إنتاج الكهرباء، تحسين إدارة المياه وعمليات التحلية، تعزيز الزراعة العضوية. ومن الفوائد المتوقعة للاقتصاد الأخضر خفض انبعاثات الكربون، تحسين النقل العام، تقليص الإجهاد المائي، تحسين الأمن الغذائي وتخفيف تدهور الأراضي والتصحر. وبتزايد الضغوط على البيئة نتيجة الالتزامات والنشاطات المختلفة التي تخدم الاقتصاد وخاصة في الدول الصناعية الكبرى بدأ يظهر مفهوم الاقتصاد الأخضر وهو يعني تحقيق النمو والتنمية المستدامة دون الإخلال بالنظام البيئي وكذلك توفير المساعدات والمنح للدول الفقيرة من أجل النهوض بالتعليم والصحة والبنية الأساسية وبذلك تتحقق العدالة والمساواة في التنمية.

وقد أطلقت منظومة الأمم المتحدة في 2008 مبادرة الاقتصاد الأخضر ضمن مجموعة من المبادرات التي تسعى إلى مواجهة الأزمات العالمية المتعددة والمتراكمة التي أثرت في المجتمع الدولي، وأهمها الأزمة المالية التي اجتاحت العالم في 2007 كأسوأ أزمة مالية أسفرت عن فقدان العديد من فرص العمل والدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية، وقد انعكست الآثار المترتبة على الأزمة المالية على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في مختلف أنحاء العالم؛ إذ نتجت عنها ديون متزايدة على الحكومات، وضغوط على الصناديق السيادية وانخفاض السيولة المتاحة للاستثمار.

كما ازدادت حدة الأزمة الغذائية عامي 2008-2009 بسبب زيادة أسعار السلع الغذائية الأساسية التي يعزى سببها جزئيا إلى زيادة تكاليف الإنتاج، والتوسع الكبير في قطاع الوقود الحيوي، فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة، ونتيجة لذلك ارتفع عدد الأشخاص المعرضين لخطر الجوع وسوء التغذية في العالم إلى مليار شخص. ويضاف إليهما بروز أزمة تغير المناخ كأولوية عالمية تتطلب تضافر الجهود اللازمة لمواجهة التغيرات الحادة في المناخ والتكيف معها والتخفيف من آثارها.

وفي الفترة من 1982 إلى 1992 صدر منشوران من البحوث الجامعية، قدما للمرة الأولى عرضا لمفهوم الاقتصاد الأخضر، الأول هو مخطط تفصيلي للاقتصاد الأخضر سلط الضوء على الترابط بين الاقتصاد والبيئة باعتباره وسيلة للمضي قدما في فهم التنمية المستدامة وتحقيقها. والثاني هو الاقتصاد الأخضر، الذي نظر في العلاقة بين البيئة والاقتصاد في إطار أوسع نطاقا، وأكد أهمية العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، ومع أن هذين المنشورين طرحا للمرة الأولى هذا المفهوم، فإن الاقتصاد الأخضر لم يجتذب الانتباه الدولي إلا بعد قرابة 20 عاما.

ومما تجدر الإشارة إليه أن مفهوم الاقتصاد الأخضر تطور مؤخرا ليصبح أكثر شمولاً، حيث تضمن الاستثمارات والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الإدارة البيئية كافة، أي لم يعد يقتصر على المنظور المتعلق بتغير المناخ وخفض انبعاثات الكربون، إضافة إلى ذلك وبالتوازي توسع مفهوم مبادرات الاقتصاد الأخضر من تحقيق النمو الاقتصادي الأخضر على المدى القصير، ليشمل استراتيجيا وضع نماذج التنمية الاقتصادية في إطار تعزيز الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

وجدير بالذكر أن مبدأ الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة؛ بل إن هناك فهما مطردا بأن الحقيقة أن تحقيق الاستدامة يركز بالكامل تقريبا على إصلاح الاقتصاد، فالعقود المتتالية من إيجاد الثروات الجديدة عن طريق نموذج الاقتصاد البيئي لم تتعامل مع التهميش الاجتماعي واستنفاد الموارد، ولا تزال بعيدة عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث إن الاستدامة لا تزال هدفا حيويا بعيد الأمد ولكننا لا بد من العمل على تخضير الاقتصاد لنصل إلى هذا الهدف.

ومتابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو سنة 2012، واتساقا مع مقرر مجلس الإدارة 27-8 وقرار جمعية الأمم المتحدة للبيئة 1-10، شرع برنامج البيئة في إجراء مناقشة داخلية، وعهد إلى المعهد الدولي للتنمية المستدامة باستكشاف الطرق التي يمكن بها لبرنامج البيئة أن يلبي مطالب البلدان من أجل الدعم الذي يعكس النطاق العريض من السياقات الوطنية. وخلص المعهد إلى ضرورة تحديث مفهوم برنامج البيئة الخاص بالاقتصاد الأخضر للتشديد على الصلة بين حدود الكوكب والنمو الاقتصادي، ومراعاة الإدارة الرشيدة والمحركات المؤسسية للاستدامة، ولوضع مزيد من التركيز على الوسائل التي يمكن بها للاقتصاد الأخضر أن يخفف التفاوت المتزايد.

ونخلص إلى أن مفهوم الاقتصاد الأخضر يركز على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية بحيث يشكل الاقتصاد الأخضر طريقا لتحقيق التنمية المستدامة.

وتسهم الاستراتيجية التي تعنى بالاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الأخضر وتعود بالنفع على البيئة من خلال تجديد رأس المال الطبيعي وتعزيزه، بالإضافة إلى التخفيف من حدة الفقر. وهناك عدد من القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الوثيقة الصلة بالتخفيف من وطأة الفقر والانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. وعلى سبيل المثال، الصيد البحري، والقطاع الزراعي ما يمكن للمساواة والإنصاف في توزيع الأغذية المنتجة، وفي الوقت نفسه تتيح الوسائل الكفيلة بتحقيق زيادات في المحاصيل. ويمكن أن تكون ظواهر الجوع والفقر والصحة والبيئة وثيقة الارتباط بالممارسات المتبعة في الزراعة والنتائج المستمد منها؛ ومن ثم فإن الزراعة المستدامة تنطوي على إمكانات جديرة بالاعتبار للارتقاء بنوعية الحياة في المجتمعات المحلية الريفية.

إن النقلة إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن تؤدي إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يستثمر فيه ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسية من الاقتصاد الأخضر، يخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجيل الثاني من الوقود الحيوي. والنتيجة هي تحقيق خفض بنسبة قدرها 36% في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي، تقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030. وفي المخطط التصوري الاستثماري، من شأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من 30.6 جيجا طن في 2010 إلى 20 جيجا طن في 2050؛ لذلك فإن الاستثمار في اقتصاد منخفض انبعاث الكربون ينطوي على إمكانات كبيرة لمواجهة التحديات التي يفرزها تغير المناخ، مع أن من الضروري القيام باستثمارات إضافية واتخاذ تدابير في إطار السياسات العامة من أجل الحد من تركيزات غاز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى 450 جزءا من المليون أو أقل من ذلك.

ومن المنافع البيئية الإضافية التي تجنى من الاقتصاد الأخضر ما يمكن أن يتأتى من الاستفادة على نحو مستدام مما يسمى خدمات النظم الإيكولوجية. وتبين البحوث التي أجريت من أجل تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن الاقتصاد الأخضر كيف يتسنى إنجاز تقدم كبير نحو هذا الهدف من خلال القيام بمبادرات ترمي إلى إدارة الطلب على الخدمات المستفادة من النظم الإيكولوجية، على أن تكملها استثمارات من أجل تعزيز عرض تلك الخدمات وتوريدها طوال الفترة من الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. ذلك أن اتباع أسلوب أفضل وأكثر عناية بالاستدامة في إدارة الأحراج في العالم يمكن

أن يؤدي إلى زيادة في أراضي الأحراج، مما يسهم في زيادة خصوبة التربة وتوافر المياه وخدمات تخزين انبعاثات الكربون. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين كفاءة استخدام المياه يمكن أن يخفض بقدر كبير استهلاك المياه، كما إن تحسين إدارة الإمداد بالمياه وسبل الحصول عليها يمكن أن يساعد على الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية. وتبين دراسات النمذجة الاقتصادية التي أجريت من أجل التقرير أن الاستثمارات في مجال إدارة وزيادة الإمدادات وتحسين سبل الحصول على المياه من شأنها أن تدعم الحفاظ على المياه الجوفية والمياه السطحية على حد سواء. وكذلك فإن الزراعة المستدامة يمكن أن تؤدي إلى رفع مستوى الغلال وتحسين خصوبة التربة والحد من إزالة الأحراج واستخدام المياه العذبة. (القبندي، الاقتصاد البيئي الأخضر، 2011)

3. تحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

إن العالم في قمة ريو 2012 اختلف تماما عما كان عليه الحال في قمة ريو 1992. وجاءت قمة ريو 2012 على خلفية التراجع السريع في الموارد الطبيعية وتسارع التغير البيئي، من جراء الحاجة الملحة إلى الغذاء والوقود من جانب الاقتصاد والآثار المحتملة لتغير المناخ دون رادع. يوجد العديد من التحديات التي سوف تواجه الدول في مرحلة تحولها إلى الطاقة النظيفة الخضراء، ولكن يجب أن تكثف من جهودها من أجل التغلب على تحديات إدارة الاقتصاد الأخضر على المستوى الوطني والإقليمي وخاصة فيما يتعلق بنقص الموارد المالية العامة وضعف الاستثمار الخاص في القطاعات الحيوية. والقيود المفروضة على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية والإقليمية في مجال الاقتصاد الأخضر وضعف الشراكات المالية، والتي تبرز الأزمة الاقتصادية للدول المتخلفة.

1.3. الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

المبادرة المعنية بالفقر والبيئة هي جهد مشترك شرع فيه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في 2005 للعمل على تحفيز التغيرات الابتكارية الرئيسية إلى أولويات السياسة الحكومية والميزانية في البلدان النامية. وبشكل أدق، تدعم المبادرة الحكومات في إدراج أهداف الاستدامة البيئية واستدامة الموارد الطبيعية المؤازرة للفقراء، في الخطط الإنمائية الوطنية وكفالة تنفيذها عن طريق خطط القطاعات وميزانياتها. وتساهم المبادرة المعنية بالفقر والبيئة في الجهود الرامية إلى بناء اقتصاد أخضر شامل وتعزيز القدرة على مواجهة الآثار المناخية لدى البلدان التي تتلقى الدعم. بالطرق التالية:

أ- كفالة أن تكون الاستدامة هدفا في الخطط الوطنية للتنمية والقضاء على الفقر.

ب- إدخال متغيرات الاستدامة البيئية في المخططات الوطنية للحد من الفقر.

ج- إدراج قضايا الفقر والبيئة والموارد الطبيعية في المحاسبة الوطنية

د- حشد مزيد من الالتزامات المالية لأغراض التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

وقد حفزت المبادرة المعنية بالفقر والبيئية الإصلاح المؤسسي من أجل الاستدامة البيئية عن طريق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وجاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو + 20 إلى إن المستقبل الذي نصبو إليه في سياق الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هو القضاء على الفقر، باعتباره أحد الأدوات الهامة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة. ودعت منظمة الأمم المتحدة إلى دعم البلدان المهتمة بالاقتصاد الأخضر من خلال إيجاد الأنماط الملائمة وتوفير الأدوات والمنهجيات، توجيه الاستثمارات نحو بناء رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية ودعم سياستها الذي سيساهم في تكوين أنماط الدخل وسبل المعيشة والرفاه للفقراء. (محمد عبد القادر الفقي، 2014)

وستسفر هذه الإصلاحات أيضا عن نمو اقتصادي عام وستستحث المزيد من التجارة في السلع المنتجة بطرق مستدامة. لذا يجب تجاوز استقطابات الماضي كالتنمية في مقابل البيئة والدولة مقابل السوق والشمال مقابل الجنوب. وفي ظل وجود 2.5 مليار نسمة يعيشون على أقل من 2 دولار يوميا، وأكثر من ملياري نسمة يضافون إلى سكان العالم بحلول عام 2050، فمن الواضح أنه يجب الاستمرار في تطوير وتنمية اقتصاديات الدول، ولكن هذا التطور لا يمكن أن يأتي على حساب نظم دعم الحياة ذاتها على الأرض أو في المحيطات أو في الغلاف الجوي إذ إنها تحافظ على الاقتصاد وبالتالي على حياة كل واحد منا.

وتظهر هذه التحديات في عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية، وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى؛ حيث أن زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد من الوظائف في قطاعات أخرى - خاصة في المرحلة الانتقالية- وهذا يؤدي إلى تفشي مشكلة البطالة بين فئة كبيرة في المجتمع خاصة فئة الشباب، مع إمكانية نشوء سياسات حماية وحواجز فنية إضافية أمام التجارة، مع الإشارة أن الفقر لا يزال يطال ملايين البشر في بعض الدول، متمثلا في الافتقار إلى الخدمات الصحية الدنيا والمياه النظيفة وكفاءة استخدام المياه العذبة و مصادر الطاقة. (مكتب العمل الدولي ، 2013)

إن التحرك نحو الاقتصاد الأخضر يحدث على مستوى غير مسبوق وبسرعة لم تعهد من قبل؛ فقد كان من المتوقع في 2010 أن تصل الاستثمارات الجديدة في الطاقة النظيفة إلى قيمة قياسية تبلغ 180-200 مليار دولار أميركي بزيادة عن قيمتها البالغة 162 مليار دولار أميركي في 2009 و 173 مليار دولار أميركي في 2008. وتدفع الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عجلة التنمية بصورة متزايدة والتي ارتفعت حصتها من الاستثمار العالمي في مجالات الطاقة المتجددة من 29% في 2007 إلى 40% في 2008، يأتي معظمها من البرازيل والصين والهند. ومن المتوقع أن يولد الاقتصاد الأخضر قدرا من النمو والوظائف يماثل أو يزيد عن سيناريو نهج العمل المعتاد الحالي ويفوق التوقعات الاقتصادية على المديين المتوسط والطويل في حين يؤدي إلى

منافع اجتماعية وبيئية أكثر، ولكن مثل هذا التحول لن يكون بلا مخاطر وتحديات من تخضير القطاعات التقليدية إلى تلبية متطلبات سوق سريعة التغير في عالم يقيد الكربون، لذا يجب أن تتحد الحكومات مع المجتمع المدني وأرباب الأعمال الرائدة ويتعاونوا على التدبر في المقاييس التقليدية للثروة والرخاء والرفاهية وإعادة تعريفها، ومن الواضح أن أكبر المخاطر هو الاستمرار في الأمر الواقع.

2.3. متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر مراجعة السياسات الحكومية وإعادة صياغتها لتحفيز التحول في أنماط الإنتاج، الاستهلاك والاستثمار. والاهتمام بتنمية الريف بهدف تخفيف الفقر فيه وزيادة موارده. والاهتمام بالمياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها. والعمل على الاستثمار المستدام في الطاقة ورفع كفاءتها، ووضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأنظف؛ حيث أن الاقتصاد الأخضر وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ولا يعد بديلا لها. وهو ييسر تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة؛ البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية والتقنية أو الإدارية، مما يجعل ضرورة تطويع الاقتصاد الأخضر وفق الأولويات والظروف الوطنية، ويفرض تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المعنية للدولة للانتقال الطوعي صوب الاقتصاد الأخضر.

ولكن ينبغي ألا يستخدم الاقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونة أو على تخفيف الدين. وينبغي أن يعالج الاقتصاد الأخضر التشوهات التجارية، ومنها مثلا الإعانات الضارة بيئيا ويجب أن يعترف الاقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية. وأن يركز على كفاءة الموارد وعلى أنماط استهلاك وإنتاج مستدام. يمكن من التخفيف من حدة الفقر. حيث أنه ينطوي على إمكانات لاستحداث فرص عمل إضافية. ويعزز كفاءة استخدام الموارد وأمن الطاقة. ويحافظ على البيئة عن طريق الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الإيكولوجية وذلك سوف يحقق المنافع من رأس المال الطبيعي و نستطيع أن نوصلها إلى الفقراء.

كما أن تحسين كفاءة المياه واستخدامها يمكن أن يخفف بقدر كبير من استهلاكها كما أن تحسين طرق الحصول على المياه سوف يساهم في توفير المياه الجوفية داخل الآبار والحفاظ على المياه السطحية. والتصدي لمشكلة النفايات الصلبة ومحاولة إعادة تدويرها والعمل على زيادة الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءة الطاقة.

ولكي تخوض الدولة تجربة تخضير اقتصادها والتحول من الاقتصاد البني إلى الأخضر تحتاج إلى وضع بيئة تشريعية وقانونية قوية؛ حيث أن هذا التحول سيحتاج إلى مراقبة وتشريع قوانين كما يحتاج لإعادة هيكلة لنواحي كثيرة في المجتمع. (الإسكوا. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ،

(2011

وستظهر تلك الخصائص للبيئات المناسبة لنمو الاقتصاد الأخضر في إدماج كلفة التلوث واستخدام الموارد الطبيعية ضمن الكلفة الإجمالية للسلع والخدمات، ومراجعة وتحديث القوانين البيئية وتوضيح آليات التنفيذ. مع وضع استراتيجيات وطنية للتنمية الخضراء وتحديد القطاعات ذات الأولوية القابلة للتحويل للاقتصاد الأخضر، وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن اطر الخطط الوطنية واستراتيجيات التنمية، ومراعاة بناء الوعي لدى المستهلك وتعزيز ثقافة أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة.

وأخيرا اعتماد سلة من السياسات الداعمة (المشتريات العامة، ضرائب مباشرة، حوافز للأنشطة البيئية، نقل التكنولوجيا، بحث وتطوير، برامج شهادات الجودة، الخ) وهذا الجهد تقوم به الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر؛ ممثلة في الحكومة؛ حيث تقوم بسن القوانين، السياسات التي تنتهجها، تشجيع الريادة والابتكار البيئي، وكذا القطاع الخاص ورواد الأعمال الشباب والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالقيام بتصميم سلع مبدعة، اعتماد أنظمة إدارة البيئة، استثمارات بيئية جديدة. إضافة إلى المؤسسات المالية وما لها من دور في الاستثمارات البيئية، دون إغفال دور المنظمات الدولية من خلال تقديم المعونة الفنية، دعم نقل التكنولوجيا ، تشجيع التعاون الإقليمي، الحث على تحقيق التنمية المستدامة، ومنظمات المجتمع المدني بتقديم المشورة القانونية، بناء القدرات المحلية في إعداد المشاريع الخضراء المدرة للدخل، والمستهلكين الذين يعتبرون أقوى حليف لنمو الاقتصاد الأخضر؛ وذلك من خلال اعتناقهم ثقافة الإنتاج والاستهلاك المستدام.

ولكي نقوم بتوضيح الاقتصاد الأخضر فلا بد لنا من معرفة مؤشرات المناسبة واستخدامها علي مستوي الاقتصاد الكلي فهناك مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ولكنه ينظر للأداء الاقتصادي من خلال منظور ضيق لأن المؤشر لا يعكس ما يستنزفه عمليات الإنتاج والاستهلاك من موارد رأس المال الطبيعي ويعتمد الاقتصاد علي النقص من رأس المال الطبيعي إما بنفاذ الموارد الطبيعية أو جعل النظام البيئي غير قادر علي تقديم المنافع الاقتصادية ، وفي الوضع المثالي يتم حساب التغيرات الحادثة في رأس المال الطبيعي بقيمة مالية وتدخل ضمن الحسابات القومية كما يتم في الأمم المتحدة ، وكذلك في طرق حساب صافي المدخرات القومية المعدلة بواسطة البنك الدولي. (خنفر، 2014)

إن نظم المحاسبة الخضراء هي أطر من المتوقع أن يتبناها عدد محدود من الدول ثم تمهد الطريق لقياس الاقتصاد الأخضر علي مستوي الاقتصاد الكلي... ولم يقتصر قياس النتائج علي الناتج المحلي الإجمالي بل شمل قياس التأثيرات علي العمل والانبعاثات ومقدار الموارد، وقدر الطلب السنوي علي التمويل لتخضير الاقتصاد العالمي في حدود 1.05-2.59 تريليون دولار أمريكي وهو أقل من عشر الاستثمار العالمي. إن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر سوف يحسن بمرور الزمن الأداء الاقتصادي علي ألمدي البعيد ويمكنه أن يزيد من إجمالي الثروة العالمية ويعيد بناء وتحقيق الرفاهية في المستقبل.

إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة تقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة، بالإضافة إلى تقديم فوائد تشير إلى أن الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية. كما يتطلب تخضير قطاع الطاقة استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات الطاقة النظيفة وتحسين الكفاءة وبهذا فإن لسياسة الحكومة دور كبير تلعبه في تحسين حوافز الاستثمار في الطاقة المتجددة وذلك من الحوافز المرتبطة بزم من أهمها التعريف التفصيلية لإمدادات الطاقة المتجددة والدعم المباشر والاستقطاعات الضريبية يمكن أن تجعل نموذج المخاطر للاستثمار في الطاقة المتجددة أكثر جاذبية.

ويمكن للاقتصاد الأخضر أن يشجع من كفاءة الموارد؛ حيث سيواجه التصنيع العديد من التحديات والفرص السانحة لتحسين كفاءة الموارد وهناك العديد من الأدلة على أن الاقتصاد العالمي لا يزال لديه فرصة غير مستغلة لإنتاج الثروة باستخدام قدر أقل من موارد الطاقة والمواد، ويمكن تحقيق كفاءة الموارد من خلال فك الارتباط بين النفايات وبين النمو الاقتصادي، وارتفاع مستوى المعيشة أمر محوري لتحقيق كفاءة الموارد وأخيرا يمكن أن تساهم في تقليل المخلفات وزيادة كفاءة أنظمة القطاع والزراعة في تأمين الأمن الغذائي العالمي الآن وفي المستقبل. (نوار، 2013)

ولكي تتحول الدولة إلى اقتصاد أخضر مزدهر قليل الانبعاثات يشمل كيان الدولة ككل ويجعلها متقدمة ويحافظ على البيئة ويتم الاستفادة من الفوائد التي تتحقق من تخضير الاقتصاد فعليها أن تقوم بتنمية الريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة على الغابات واستخدامها كمصادر هامة في الدولة وتحسين مستوى المعيشة لدى سكان الريف، والاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه غير النظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل على الحفاظ على الموارد المائية من التلوث، والتصدي لمشكلة النفايات والعمل على معالجتها وإعادة تصنيعها مرة أخرى وجعلها موردا بدلا من عبئا ثقيلا. (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2011)

وكانت قمة الأرض ريو+20 قمة للاقتصاد الأخضر في سياق مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة؛ حيث ضم رؤساء دول وحكومات، وآلاف المشاركين من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ومجموعات أخرى، لتشكيل استراتيجيات للحد من الفقر، والنهوض بالعدالة الاجتماعية، وضمان حماية البيئة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه. (الفقي، 1993) وقد تم تنظيم المؤتمر تنفيذا لقرار الجمعية العامة 64-236 وانهقد في ريو دي جانيرو في 20-22 يونيو 2012 للاحتفال بالذكرى 20 لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED)، والذكرى 10 لمؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبرغ.

لقد ركز المؤتمر على موضوعين مهمين، أولهما: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر. وثانيهما الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وقد أبرزت الأعمال التحضيرية لمؤتمر

ريو +20 سبعة مجالات ذات أولوية والتي تحتاج إلى عناية، وتشمل وظائف لائقة، والطاقة، والمدن المستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، والمياه، والمحيطات ومخاطر الكوارث. وتمخض عن المؤتمر وثيقة سياسية مركزة، سميت المستقبل الذي نصبو إليه. (ريو+20 مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2012)

4. الاقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة ومحاربة الفقر

أجمعت عديد الدراسات أن الاقتصاد الأخضر بوصفه أحد السبل لتحقيق التنمية المستدامة كالحقبة على الفقر، ويساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام وتوفير مناصب الشغل. إلا أن التغير المناخي، التصحر، تدهور الأراضي، الجفاف، فقدان التنوع البيولوجي، انتشار النفايات العادية والخطرة، التلوث البحري والساحلي ترهن التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة. والجزائر معنية بظاهرة تدهور البيئة، وعملت منذ مدة بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل بناء مخطط وطني استراتيجي يقوم على أساس استحداث رسوم جبائية لمحاربة التلوث. وبناء إطار تشريعي قانوني يرافق تطبيق السياسات إضافة إلى الهيئات التنظيمية المعول عليها في تنفيذ سياسة بيئية تضمن اقتصاد أخضر دائم.

1.4. الاقتصاد الأخضر ضمن التشريع البيئي الوطني

من أجل مواكبة التحولات البيئية في المجال القانوني أصدرت الجزائر عددا من النصوص القانونية أهمها القانون 10-03، (قانون رقم 10-03، 2003) والقانون 19-01، (قانون رقم 19-01، 2001) والقانون 20-01، (قانون رقم 20-01، 2001) والقانون 02-02، (قانون رقم 02-02، 2002) والقانون 08-02، (قانون رقم 02-02، 2002) والقانون 03-04، (قانون رقم 03-04، 2004) والقانون 06-06، (قانون رقم 06-06، 2006) والقانون 20-04، (قانون رقم 20-04، 2006) والقانون 06-07، (قانون رقم 06-07، 2007) والقانون 04-09، (قانون رقم 04-09، 2009).

ولأجل التأقلم مع المعطيات الجديدة الداعية إلى توفير مناخ بيئي سليم والعمل وفق آليات التنمية المستدامة والحكم الراشد، عملت الدولة على إنشاء هيئات رسمية واستحداث هيئات جديدة في خدمة التنمية المستدامة ممثلة في وزارة التهيئة العمرانية، البيئة والسياحة والتي تحولت إلى وزارة البيئة كتهيئة الإقليم. كما تم استحداث مديريات ولائية ومفتشيات جهوية للبيئة بكل من وهران، بشار، الجزائر العاصمة، ورقلة وعنابة.

كما تم استحداث فضاءات وسيطة قصد تحقيق أمثلية الأداء البيئي، مثل المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المحافظة الوطنية للتكوين على البيئة، زيادة على السلطة الوطنية للموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للنفايات والمركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نظافة، المجلس الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، الندوات الجهوية لتهيئة الإقليم بالإضافة

إلى المحافظة الوطنية للساحل، الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، إضافة إلى مندوبية الأخطار الكبرى ومجلس التنسيق الشاطئي. ومن أجل حماية البيئة الطبيعية ومنع التعدي عليها وخلق ثقافة خضراء تم استحداث جملة من الرسوم منها ما يتعلق بالنفايات الصلبة كالرسم على رفع النفايات المنزلية، الرسم التحفيزي لإنقاص مخزون النفايات الطبية، الرسم التحفيزي لإنقاص مخزون النفايات الصناعية الخاصة والرسم على الأكياس البلاستيكية. ومنها ما يتعلق بالأنشطة الملوثة أو الخطيرة على البيئة كالرسم التحفيزي لإنقاص المخزون من النفايات الصناعية الخطرة، الرسم التحفيزي على إنقاص المخزون المرتبطة بأنشطة المستشفيات، الرسم على الأنشطة الملوثة والخطرة على البيئة، والرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي .

كما استحدثت رسوم خاصة بالانبعاث الجوي كالرسم الإضافي على التلوث الجوي ذو الطابع الصناعي، والرسم على الوقود، وتعميم الوقود النظيف. و الرسم الخاص بالتدفقات الصناعية السائلة كالرسم الإضافي على المياه الصناعية المستعملة، الرسم على العجلات وعلى الزيوت والموارد الجبائية الجديدة للبلدية.

2.4. الاقتصاد الأخضر في الجزائر وتمويل التنمية المستدامة

أعاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التأكيد على تعزيز الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج باعتبار ذلك واحدا من الغايات الشاملة الثلاث للمتطلبات الأساسية للتنمية المستدامة. وفي ذلك المؤتمر، اعتمد رؤساء الدول إطار السنوات العشر للبرامج بشأن الأنماط المستدامة للاستهلاك والإنتاج ليصلح إطارا عالميا للعمل لتعجيل التحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين في البلدان النامية والبلدان المتقدمة على حد سواء. وجرى التأكيد على الدور القاطع للاستهلاك والإنتاج المستدامين بصفته جزءا مكملًا لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030، بإدراج هدف مستقل خاص بالتنمية المستدامة لتحقيق الأنماط المستدامة للاستهلاك والتنمية المعتمدة من الأمم المتحدة.

وتحتاج الجزائر لوضع نموذج صناعي جديد يحترم البيئة وأكثر تنافسية، قادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية. ويندرج تحقيق الانتقال الطاقوي وتنمية القطاعات الخضراء ضمن هذا الهدف. غير أنه يتعين تعزيز الجهود المبذولة وربطها فيما بينها في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر. وقد تم استحداث العديد من آليات التمويل للتنمية المستدامة متضمنة الاقتصاد الأخضر من خلال مجموعة من الصناديق؛ كصندوق البيئة وإزالة التلوث، الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب، (مرسوم رقم 185/17، 2017) الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية، الصندوق الوطني للتهيئة للتنمية المستدامة، الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا، صندوق الجبل، وصندوق محاربة التصحر وتنمية الرعي والسهوب.

إضافة إلى آلية المشاريع الممولة من وكالة دعم وتشغيل الشباب خاصة ما تعلق بالرسكلة، ومشروع الجزائر البيضاء عن طريق إزالة البلاستيك . ومنع استخدام الكيس البلاستيكي الأسود واستعادة تلك المتواجدة في السوق بحيث تم إحصاء 15 مليون كيس يوميا. وقد بدأ العمل على تنفيذ المخطط من أجل البيئة والتنمية المستدامة، والذي يهدف إلى تحسين الصحة العمومية ونوعية حياة المواطنين، حماية وتحسين إنتاج رأس المال الطبيعي، تقليص الخسائر الاقتصادية وتحسين المنافسة وحماية البيئة عامة.

تتيح أهداف التنمية المستدامة فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئا رئيسيا للمخطط المستقبلية. وفيما يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر شامل في كثير من الأهداف تعد العناصر المختلفة وما يرتبط بها من سياسات لمثل هذا الاقتصاد ذات أهمية كبيرة لتحقيق الهدف 8 بشأن العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام والهدف 12 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وعن طريق تركيز الاقتصاد الأخضر الشامل على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم برنامج الاقتصاد الأخضر في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع. ويمكن لنهج الاقتصاد الأخضر الشامل أن يساعد على تحقيق هذا إلى حد كبير، باستكمال أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم مجموعة من السياسات والتدابير تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحول في أنماط الاستهلاك والإنتاج. (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2016)

ومن أجل تحقيق اقتصاد أخضر قامت الجزائر بالعديد من المشاريع مثل سد بني هارون، وتحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست على مسافة 700 كلم. إضافة إلى محطات تحلية مياه البحر، الطاقة المتجددة، بحيث بدأ إنتاج الكهرباء من هذه المصادر في مناطق بالجنوب الكبير منذ 2015، إضافة إلى مشاريع المفرغات العمومية والقضاء تدريجيا على المزابل العشوائية. وكل هذا في إطار الإصلاحات والمبادرات الرامية إلى تطوير الاقتصاد الأخضر في الخطة الخماسية 2015 - 2019 لنمو الجزائر في القطاعات الأساسية كالزراعة والمياه، وإعادة تدوير واسترجاع النفايات، والصناعة والسياحة؛ ولكن تبقى هذه المشاريع محدودة بسبب محدودية التطبيق الميداني.

5. الخاتمة.

يساهم الاقتصاد الأخضر في تقليل معدل البطالة والفقر، ويحمي النظم البيئية، ويرشد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية من خلال استراتيجيات عالية الأداء. ولقد تعددت تعريفاته؛ حيث يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بأنه: اقتصاد يؤدي إلى تحسن رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير من مخاطر البيئة وندرة الموارد. كما يعرفه نفس البرنامج بأنه: اقتصاد يدفع بتحسين رفاه الإنسان والعدالة الاجتماعية مع الحد بشكل كبير المخاطر البيئية وندرة الموارد. وتعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، بأنه النمو الذي يفضل النمو الاقتصادي والتنمية مع ضمان الأصول الطبيعية والاستمرار في توفير الموارد والخدمات البيئية التي على أساسها نحفظ سلامنا.

ومما لا شك فيه أن عملية التغير المناخي فرضت على العالم تحديا كبيرا يحتم على كافة الدول أن تتحرك لمواجهة، حيث يسود العالم الآن إجماع حول خطورة تغير المناخ وانعكاساته، وأنه من الضروري التحول إلى الاقتصاد الأخضر لمواجهة التحديات التي سوف يفرضها هذا التغير المناخي، وبطبيعة الحال سيؤدي التحول نحو الاقتصاد الأخضر إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد بشكل كبير، كما سيضمن تكنولوجيات وصناعات جديدة ستصبح هي صناعات النمو للقرن 21، وستتمكن الدول والشركات التي سوف تسير في هذا الاتجاه مبكرا من جني ثمار هذا النمط من النمو الاقتصادي.

ومما يزيد من أهمية التحول نحو الاقتصاد الأخضر في المستقبل هو ارتباطه بمفهوم الأمن القومي، فلقد ارتبط مفهوم الأمن القومي للدولة في الماضي بالأمن العسكري، ولذلك كان التركيز على بناء قوة قادرة على التعامل مع الأخطار الخارجية باستخدام الأعمال العسكرية، ولكن التفسير الشامل للأمن القومي في الوقت الراهن هو قدرة الدولة على تأمين استمرار مصادر قوتها في كل المجالات بما فيها المجال الاقتصادي لمواجهة المخاطر التي تهددها وتأمين متطلبات الحياة الأساسية لأبنائها في الحاضر والمستقبل، ويرتبط هذا التأمين بثلوث البيئة أو الاستخدام الجائر للموارد الذي قد يؤدي إلى خلل داخلي وانهايار عناصر قوة الدولة، وأصبح التحدي الذي يواجهه العالم على المستوى الوطني أو الإقليمي يتعلق بالتوفيق بين النمو الاقتصادي والسكاني من ناحية، وبين الحفاظ على العناصر الأساسية للحياة من خلال الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى، ومن هنا أصبحت المشكلات البيئية تهدد الأمن القومي من خلال التأثير في الانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

وفي ختام البحث توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات نلخصها في ما يلي:

1.5 النتائج

- 1- الاقتصاد الأخضر وسيلة وليس غاية لتحقيق التنمية المستدامة.
- 2- نوقشت فكرة الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة وتقليل الفقر.

- 3- مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحل محل مفهوم التنمية المستدامة، ولكنه نتيجة الاقتناع المتزايد بأن يتم التنمية المستدامة المطلوبة لن تتحقق إلا عن طريق الترويج لفكرة الاقتصاد الأخضر بعد عقود من تدمير البيئة عن طريق الاقتصاد البني.
- 4- صعوبة تنفيذ البرامج بسبب تعدد الأطراف المتدخلين مع عدم وضوح الرؤية الشاملة لموضوع التنمية المستدامة بشكل عام.

2.5 التوصيات

- 1- التحرك الفعلي نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر على نطاق واسع.
- 2- تنمية الريف والاهتمام بالزراعة والغابات كموارد هامة في الدولة.
- 3- الاستثمار في الطبيعة التي يعتمد عليها الفقراء،
- 4- الاعتماد على الطاقة المتجددة لأنها تساعد في حل مشكلة فقر الطاقة، والترويج للسياحة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية غير الملوثة للبيئة، لأنها تعتمد على دعم الاقتصاد المحلي وحل مشكلة الفقر.
- 5- تقوية وتنسيق البرامج التحفيزية لإنعاش الاقتصاد مع الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والصحية والتعليمية ... بحيث تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.
- 6- تحيين وإعداد وتهيئة بيئة تشريعية وقانونية قوية بما يتناسب والاقتصاد الأخضر خاصة فيما يتعلق بالاستثمار في الطاقات المتجددة، وتحديث القوانين البيئية وتوضيح آليات التنفيذ، وتحديد القطاعات ذات الأولوية والتجهز للتحويل لهذا الاقتصاد
- 7- تمكين المواطنين من الاستفادة من الطاقات المتجددة بعد أن ثبتت نجاعتها.
- 8- تفعيل دور البحث العلمي وإدماج الجامعة في تطوير آليات .
- 9- تبني استراتيجية شاملة للاقتصاد الأخضر بمؤشرات محددة وقابلة للقياس.
- 10- على الدولة الجزائرية مسارعة الخطى في هذا المجال وتستفد من تجارب الدول الأخرى، فالإمكانات متوفرة، ونرجو أن تكون الإرادة السياسية متوفرة ودائمة.

- زاوي، ع. خ. (s.d.). *مجلة الدراسات الاقتصادية*.
- علي خنافر و عبد الرزاق بن زاوي. (بلا تاريخ).
- علي خنافر. عبد الرزاق بن زاوي. (2016). *الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي للجزائر في ظل انخفاض أسعار البترول*. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية*. 91، (03) 09،
- علي، خ. (2016).
- عنود القبندي. (2011). *الاقتصاد البيئي الأخضر*. (الهيئة العامة للبيئة، دولة الكويت، المحرر) *مجلة بيئتنا* (141)، 18.
- قانون رقم (2001، 19-01 ديسمبر). (15) *تسيير النفايات و مراقبتها و إزالتها قانون رقم (77) 19-01 الجزائر*، الحكومة: *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- قانون رقم (2001، 20-01 ديسمبر). (15) *تهيئة الإقليم و التنمية المستدامة قانون رقم (77) 20-01 الجزائر*، الحكومة، الجزائر: *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- قانون رقم (2002، 05 14). (02-02) *قانون رقم 02-08 شروط إنشاء المدن الجديدة*. (14) *الجزائر، الحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- قانون رقم (2002، 02 12). (02-02) *قانون رقم 02-02 حماية الساحل و تثمينه*. (10) *الجزائر، الحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- قانون رقم (2003، 10-03 يوليو). (19) *حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة قانون رقم 10-03 الجزائر، وزارة البيئة: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- قانون رقم (2004، 06 27). (03-04) *قانون رقم 03-04 حماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة*. (41) *الجزائر، الحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- قانون رقم (2009، 08 16). (09-04) *قانون رقم 09-04 معلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة*. (47) *الجزائر، الحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- قانون رقم 20-04. (2006، 03 12). *قانون رقم 20-04 الوقاية من الأخطار الكبرى و تسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة (15)*. *الجزائر، الحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية*.
- قانون رقم (2006، 03 12). (06-06) *قانون رقم 06-06 لقانون التوجيهي للمدينة*. (15) *الجزائر، الحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- قانون رقم (2007، 05 13). (06-07) *الجزائر، الحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. (2010). *بالي إندونيسيا*. UNEP/GCSS.XI/10/Add.1 :
- محمد طالبي، و محمد. ساحل. (2008). *أهمية الطاقة المتجددة في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة، تجربة ألمانيا*. (جامعة ورقلة، المحرر) *مجلة الباحث*، 201-211.
- محمد عبد القادر الفقي. (2014). *الاقتصاد الأخضر - مجالاته وعلاقته بالبيئة والتنمية المستدامة*. القاهرة: دار ابن سينا.
- مرسوم رقم (2017). 17/185 مرسوم رقم 17/185 *تحديد كفاءات تسيير حساب الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب من تحديد مصادر الإيرادات وكيفية النفقات والولايات المستفيدة منه ومن هم الأمرون بالصرف مع إلغاء كل المراسيم السابقة التي كانت تسيير هذا الحساب*. (33) *الجزائر، الحكومة، الجزائر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*.
- مكتب العمل الدولي. (2013). *التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء*. جنيف، سويسرا: مكتب العمل الدولي.
- مولاي سكوت كاتو. (2010). *الاقتصاد الأخضر: مقدمة في النظرية و السياسة و التطبيق*. القاهرة: مجموعة النيل العربية.
- نوار، ج. ح. (2013). *الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص العمل*. مؤتمر التنمية المستدامة الاتحاد والافاق. (15 p)، القاهرة.